التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة

أ.عماد ابو رضوان
مؤسسة ارادة للمحاسبة
المملكة الاردنية الهاشمية

The small constructs consider the cornerstone in operation of the economic development and the sociability , he becomes this for inadmissible the affirmative economist on the national economy wherefrom turned her in a circle the pioneer in saving of the new opportunities of a work , and to realize a growing increase in the volume of the investment , and the increase of the sale volume Forasmuch for role of the small constructs in the economic realization of the development and the sociability by the Hashemi Jordanian kingdom ,then Najed delay this cutter still he doesn't realize the expected contributor from him ! like effective economic cutter and a stimulatory element for payment o f a wheel the development in the kingdom , where some of Aqabas and the difficulties present itself to these constructs , in addition to an atrophy in role of the concerned sides by development and a development of this cutter either the sides were governmental or not governmental

مقدمة :

تعتبر المنشآت الصغيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار ، وزيادة حجم المبيعات

وبالنظر لدور المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية بالمملكة ، فنجد أن هذا القطاع ما زال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في المملكة ، حيث تعترض هذه المنشآت بعض العقبات والصعوبات ، بالإضافة إلى ضمور في دور الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذا القطاع سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية .

تعريف ماهية المشروع الصغير

يجدر بنا منذ البداية تعريف وتحديد ماهية المشروع الصغير حتى نحدد معاً إطار للموضوع.

في حقيقة الأمر ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع مناطق العالم وفي جميع الظروف . لقد اتبع في تعريف المشروع الصغير منهاجين : كمي ووصفي .

ففي حين ركز المنهاج الأول على معايير كمية، عدد العمال وحجم رأس المال المستثمر، والحصة السوقية للمشروع كمعايير فاصلة بين ما هو صغير وبين ما هو كبير ، فقد ركز المنهاج الثاني على معايير وصفية،كطريقة الإدارة، حجم الاستقلالية

أهمية المشروعات الصغيرة

تكمن أهمية وخطورة الدور الذي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه في الاقتصاد الاردني في النواحي التالية:

- مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة
- حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة
- عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي
- تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة
- القدرة على التكيف
- إستغلال المدخرات البسيطة
- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي

معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أهمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني ، والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية ـذه المنشآت ، إلا أنا لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها ، وتعرقل مسير ا نحو التطور والتنمية ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

- قصور مصادر التمويل ، والتي تتركز في إحجام الجهات التمويلية في المملكة عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة بشروط تلائم وضعهـا وقدرا ا ، فضلاً عن عدم وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجـهة لهذه المنشآت .
- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة في مختلف ا الات ، خاصة الإنتاج والتسويق .

- المعوقات الإدارية والإجرائية ، والتي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية . إضافة إلى افتقار معظم المنشآت الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم ، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية ، وعدم الربط بين السلطة والمسئولية .
- ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمنشآت الصغيرة ، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين ا ، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية ، خاصة وأن المملكة في طريقها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي يدخل منتجات هذه المنشآت في منافسة حادة مع المنتجات العالمية .وهذه المشكلة في طريقها الى الحل بمساعدة مراكز تعزيز الانتاجية المنتشرة في ارجاء المملكة .
- ضعف البيانات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة ، وعن الأسواق التي تتعامل معها سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية.
- محدودية مجالات البحث العلمي المطبقة حتى الآن لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني ، حيث لا توجد خطة متكاملة لهذه البحوث للوصول إلى نتائج تخدم أعمال هذه المنشآت .
- عدم استفادة غالبية المنشآت الصغيرة من نظام الحوافز المتمثل في الإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو إمكانية الحصول على الأراضي بأسعـار رمزية ، إضافة إلى صعوبة الحصول على القروض الحكومية الميسرة .
- مشكلة توفير الخامات التي يتم استيرادها نظراً لضآلة الكميات التي تطلبـهـا المنشآت ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج .
- ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمشروعات الكبيرة ، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية .

واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأردنية بظل التوجهات الحديثة

تزايد الادراك من معظم الدول باختلاف درجات النمو فيها بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لدورها المتزايد في:

- خلق فرص عمل جديدة .
- ومساهمتها في زيادة الصادرات .
- وقدر ا على الابتكار والتجديد .
- وفعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيير.
- والمحافظة على استمرارية المنافسة وتقويتها.
- وقدر ا العالية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمفهوم جاء ليس لكونا مؤسسات صغيرة او متوسطة من حيث الحجم فحسب ، بل لأن لها من المميزات والخصائص ما يجعلها تحتاج الى سياسات خاصة لأنا تمثل الغالبية العظمى من الطاقة الصناعية في معظم الدول.

المشكلات و التحـــــديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1. **بيئة الاستثمار :**
   - تعدد الهيئات والمؤسسات والمنظمات التى تعنى بالمشروعات الصغيرة.
   - تعدد التشريعات والاجراءات.
   - اختلاف المفاهيم.
2. **السوق والتسويق.**
   - الدراسات والابحاث
   - نقص الخبرة و الامكانيات
   - التعرف على السوق والمواصفات المطلوبة
   - نفقات التسويق

عدم توافر الشركات المتخصصة للتسوق

3. **التمويل المصرفى.**

أ . أسباب المشكلة من وجهة نظر البنوك ومؤسسات التمويل:

- افتقاد عنصر الثقة فى القائمين على المشروع الصغير.
- عدم توافر الضمانات الكافية.

- نقص الخبرة فى اساسيات المعاملات المصرفية.
- عدم توافر السجلات المالية – نسبة كبيرة ضمن قطاع الاعمال غير المنظم.
- انخفاض القدرة على التسويق.
- صعوبة إعداد دراسات الجدوى.
- عدم ملائمة القروض المطلوبة من حيث الحجم والاجل.

ب . الاسباب من وجهة نظر اصحاب المشروعات الصغيرة :

- ارتفاع تكلفة التمويل.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

4- القدرات الإدارية والتنظيمية للقائمين على المشروعات الصغيرة:

- نقص الخبرة.
- عدم الرغبة فى تفويض السلطة.
- نقص الكفاءة فى مواجهة المتغيرات.
- عدم الرغبة فى الاستعانة بالخبرات.
- ادارة الوقت

العوامل المقيدة ونقاط الضعف التي يعاني منها قطاع المشاريع الصغيرة

1 . الظروف الاقتصادية الكلية:

لا يمكن تجاهل تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على تطور قطاع المشاريع الصغيرة، فالارتفاع والانخفاض بقيمة العملة، او سياسات صرف العملات، او السياسات النقدية، او السياسات المتعلقة بالفوائد والاقراض، كلها تؤثر بشكل كبير على تطور ونمو هذا القطاع او اخفاقه. ان هذه العوامل هي بالطبع اكثر تأثيراً على تطور المشاريع المتوسطة والكبيرة، الا اننا لا يمكن ان نهمل بالمقابل تأثيرها على المشاريع الصغيرة، على الرغم من إن رأس المال في هذه المشاريع عادة ما يكون قليلا، ولا يعتبر العنصر الأساسي في تكوين المشروع الصغير، حيث أن رأس المال القليل بالمشاريع الصغيرة لا يلعب دوراً هاماً.

أما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، فلها أيضا تأثير واضح على "قطاع المشاريع الصغيرة" ويطالب أصحاب/صاحبات المشاريع الصغيرة بسياسة ضريبية واضحة. أما تأثيرات القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية فلا يمكن تجاهلها أيضا، وعلى الرغم من إنها تعد عوامل اقل أهمية من غيرها بالنسبة لقطاع الأعمال الصغيرة، كون المشاريع الصغيرة تحصل على متطلبات إنتاجها في السوق المحلي. لقد أظهرت التجارب، انه حتى في المشاريع الصغيرة، فان بعضا من مدخلات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، وانه يجب القيام بمجموعة كبيرة من الإجراءات الإدارية الجمركية، التي تعيق، في بعض الأحيان، من تطور الأعمال الصغيرة، نذكر منها، الحصول على رخص استيراد، الرسوم الجمركية الكبيرة، الحصول على العملات الصعبة ...الخ.

2- تشتت السياسات تجاه هذا القطاع:

كثير من السياسات الحالية المتعلقة بقطاع المشاريع الصغيرة متفرقة، جزئية، ومشتتة، عوضا عن كونا غير شاملة، إن هذه السياسات ليست مندمجة ومتكاملة بالحد الكافي، سواءً على الصعيد الوطني أو الصعيد القطاعي أو الجهوي. إن هذه العفوية والتلقائية على صعيد السياسات أدت إلى عدم تبلور رؤية واضحة وطويلة الأمد لتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة.

3-المساعدات الزائدة:

تولي المنظمات الأهلية الاردنيـــة والجهات التمويلية المختلفة، أهمية كبيرة لدعم وتطوير قطاع ا لاعمال الصغيرة. وقد نجم عن ذلك، تقديم مساعدات مبالغ فيها في بعض الأحيان لهذا القطاع، بحيث أصبحت هذه المساعدة عائقا أمام تطور هذا القطاع بدلا من أن تكون عاملا مساعدا. إذ إن المساعدة الخارجية يجب أن تكون مكملة للمبادرات التي يقوم ا القطاع الخاص ... لا أن تقدم مساعدة كاملة 100% لهذا القطاع.

4- المنافسة والتعاون:

يعتبر التعاون، كالمنافسة، عامل هام جدا في تطور قطاع المشاريع الصغيرة. ويتطلب هذا التعاون قيام شبكة من المؤسسات المهنية التي تقدم خدمات متنوعة للمشاريع الصغيرة. يتضمن ذلك الخدمات القانونية والفنية والاقتصادية، والعديد من الاستشارات العامة. هذا النوع من التعاون المؤسساتي، يذهب إلى ابعد من التعاون بين أصحاب/صاحبات المشاريع الصغيرة، وقد يؤدي إلى نجاحات مستقبلية في عدة مجالات مثل التمويل، التسويق، شراء المواد الخام ...الخ. للأسف الشديد، فان التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال دعم قطاع المشاريع الصغيرة، يكاد يكون معدوماً. لا يوجد تنسيق حقيقي بين مؤسسات الإقراض، ولا بين مؤسسات الابحاث والتنمية، ولا بين مؤسسات التدريب

المحلية. علاوة على ذلك، لا يوجد تنسيق واضح بين البرامج التنموية المختلفة الخاصة بقطاع المشاريع الصغيرة.... البرامج المحلية أو الإقليمية أو الدولية. ويوجد في كثير من الحالات ازدواجية وتكرار وهدر للمصادر الموجودة.

أهم التوصيات لدعم المنشآت الصغيرة

- ✓ ضرورة تأسيس غرفة للمنشآت الصغيرة على غرار غرف التجارة والصناعة الحالية تتولى المهام والمسؤليات التالية
- ✓ تقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات الضرورية عند مراحل التأسيس والاسهام في تطوير اساليب التسويق وتاهيل القوى العاملة.
- ✓ انشاء بنك معلومات عن المنشآت الصغيرة ويكون على صلة وثيقة بالجهات ذات العلاقة من حكومية ومؤسسات مالية
- ✓ التنسيق مع الجامعات نحو إعداد الدراسات الموجهة نحو المنشآت الصغيرة وتشجيع طلبة الماجستير لاعداد الرسائل الجامعية في هذا الجانب
- ✓ تأسيس هيئة أو صندوق لضمان التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة
- ✓ ايجاد القنوات المناسبة لانسياب التمويل مع تقليل حجم المخاطرة لمصادر التمويل
- ✓ وضع الاسس التي على اساسها يقدم التمويل للمنشآت بحيث تم المصارف بالجانب الاقتصادي للمشروع ويهتم الصندوق بالجانب التنموي والاجتماعي
- ✓ استقطاب العون الخارجي بنقل التمويل والخبرات الخارجية عن طريق برامج تمويل من المؤسسات المالية التي ترتبط بمصالح اقتصادية كبيرة مع القطاعات التجارية الكبيرة عن طريق صناديق متخصصة موجودة في تلك الدول.